

لصحة التيمم عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة ليس بشرط
وعن احمد رواه ابن كماله هين احدهما وجوب الطلب
فصل واجمعوا على انه يجوز التيمم الخبز كالمحدث
وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وحشي العطس ان يحسم
لشربه ويقيم **فصل** المسح في اليدين للتيمم يكون
الى المرافق عند ابي حنيفة وعلى الخدي من قول الشافعي
وعند مالك واحمد المسح الى المرافق حتى والى الكوعين
جابر وحكي عن الزهري انه قال المسح الى الاطراف
فصل واجمعوا على ان المحدث اذا تيمم وجد الماء
قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه ويلزمه استعمال
الماء واختلفوا فيما اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة
فقال الشافعي ان كانت الصلاة مما سقط فرضها
بالتيمم بان يكون سافرا لم تبطل صلاة ويغني فيها
وقطعها ليتوضا افضل وقال مالك يغني فيها
ولا يقطعها وهي صحيحة وقال ابو حنيفة تبطل تيممه
ويلزمه الخروج من الصلاة واستعمال الماء الا في الخنازة
والعيدين وقال احمد تبطل مطلقا واجمعوا على
انه اذا راي الماء بعد فراغه من الصلاة لا اعاد عليه وان
كان الوقت باقيا **فصل** التيمم لا يرفع الحدث بالاتفاق
وقال داود انه يرفع الحدث وهو ضعيف لانه لو رفع
الحدث لما بطل عند وجود الماء ولا يجوز الجمع بين فرضين تيمم

واحد

واحد عند الشافعي ومالك واحمد وسوا في ذلك المأخر
والغائب وبه قال جماعة من اصحابه والشافعيين
وقال ابو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء ويصلى به
من الحدث الى الحدث او وجود الماء به قال
الثوري والحسن **فصل** واجمعوا على ان النية
شرط في صحة التيمم وانفقوا على ان التيمم يرفع الحدث
على الاستمرار قبل بيع الصلاة وحكي عن ابي حنيفة
انه قال يرفع للحدث ويجوز للتيمم ان يومر
بالمؤمنين والمؤمنات بالاجماع وحكي المنع
عن ربيعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم قبل
دخول الوقت عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة يجوز **فصل** واتفق الثلاثة على انه
لا يجوز التيمم لصلاة العيدين والجمعة في الحضر
وان خيف فوضوا واجاز ذلك ابو حنيفة واختلفوا
في المأخر اذا تقدر عليه الماء وخاف فوت الوقت
فان كان الماء بعيدا او يبرأ اذا استسقى منه طلع
الشمس فقد الشافعي تيمم ونصلى فاذا وجد الماء اعاد
وعند مالك يتيمم ويصلى ولا يعيد وعند ابي حنيفة
يترك الصلاة ويبقى القرض بدينه الى ان يقدر
على الماء **فصل** ومن خاف التلف في استعمال
الماء جاز له تركه وان تيمم بلا خلاف وان خاف الزيادة